A

ويبـــو

WO/PBC/11/10
الأصل : بالإنكليزية
التاريخ : ٢٠٠٧/٦/١١

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الحادية عشرة

جنيف، من ٢٥ إلى ٢٨ يونيه/حزيران ٢٠٠٧

خيارات ممكنة لاستخدام الأموال الاحتياطية المتوافرة
على الأجل المتوسط

وثيقة من إعداد الأمانة

أولا – مقدّمة

تقدَّم هذه الوثيقة لمتابعة العرض الذي تقدم به المدير العام بشأن وثيقة البرنـــامج والميزانيـــة المقترحـــة للفتـــرة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، المـــؤرخ فـــي ٢٧ نـــوفمبر/تـــشرين الثـــاني ٢٠٠٦ (الوثيقـــة WO/PBC/IM/3/06/3)، فيما يتعلق بالخيارات الممكنة لاستخدام الأموال الاحتياطية المتـــوافرة علـــى الأجل المتوسط بما يتجاوز المستوى المستهدف الذي حددته الدول الأعضاء. وتتابع هذه الوثيقة أيضا العروض المرحلية التي قدّمتها الأمانة خلال المشاورات غير الرسمية حول الجوانب الماليـــة لوثيقـــة البرنامج والميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، والتي انعقدت في أبريل/نيسان ٢٠٠٧.

ثانيا – المستوى المستهدف للأموال الاحتياطية

١- كانت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو، خلال دورتها التي انعقدت في ٢٠٠٥، قد حـــددت المستوى المستهدف لأموال المنظمة (والاتحادات) الاحتياطية (انظر الفقـــرة ١٥١(ب) مـــن الوثيقـــة A/35/15). وحُدّدت المستويات المستهدفة لصناديق الأموال الاحتياطيـــة ورؤوس الأمـــوال العاملـــة (المشار إليها فيما يلي بمفردة "الاحتياطيات") كنسبة مئوية من النفقات المقدرة لفترة السنتين على النحو التالي: "١" الاتحادات الممولة من الاشتراكات – ٥٠٪؛ "٢" واتحاد معاهدة التعاون بشأن البـــراءات –

١٥٪؛ "٣" واتحاد مدريد – ٢٥٪؛ "٤" واتحاد لاهاي – ١٥٪. وهو ما يعادل المستوى الإجمالي المستهدف والذي يبلغ في المتوسط ١٨٪ من نفقات فترة السنتين.

٢- وكان ذلك القرار قائما آنذاك على تقدير للخطر الذي تتعرض له المنظمة والاتحادات، علما بأن إيرادات المنظمة في معظمها تتأثر بحالة الأسواق.

٣- ويجدر التذكير في هذا الصدد بالتوصية التي تقدم بها مراجع الحسابات الخارجي في تقريره عن "مراجعة حسابات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥"، إذ أوصى برفع ذلك المستوى المستهدف (في المتوسط) إلى ٢٥٪ من نفقات فترة السنتين.

ثالثا – المبلغ المقدر من الاحتياطيات الزائد على المستوى المستهدف

٤- تدل التقديرات في الوقت الراهن على أن احتياطيات المنظمة ستزيد على المستوى المستهدف لها على الأجل المتوسط والذي حدّد في سنة ٢٠٠٥ إذا ظلت الدول الأعضاء مكتفية بذلك المستوى وإذا ظلّ جدول الرسوم الساري حاليا بالنسبة إلى نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات على حاله دون تغيير. وكلّ ذلك مبيّن في الجدول ١ أدناه.

الجدول ١ – مستوى الاحتياطيات المقدّر على الأجل المتوسط
(بملايين الفرنكات السويسرية)

	الميزانية المعدّلة 2006-2007	الميزانية المقترحة 2008-2009	التقديرات الأولية 2010-2011
الإيرادات	**595.1**	**646.8**	**678.6**
النفقات	**562.1**	**630.2**	**678.6**
النتيجة (الفائض/(العجز))	**33.0**	**16.6**	**0.0**
الرصيد الافتتاحي للاحتياطيات	127.0	159.9	176.5
مجموع الاحتياطيات(*)	**159.9**	**176.5**	**176.5**
الاحتياطيات كنسبة % من النفقات	**28.4%**	**28.0%**	**26.0%**
المستوى المستهدف للاحتياطيات			
وفقا للسياسة الحالية بشأن الاحتياطيات	***104.4***	***117.4***	***126.5***
إذا كان المستوى -25% من نفقات فترة السنتين	***140.5***	***157.6***	***169.7***
المبالغ المتاحة من الاحتياطيات			
وفقا للسياسة الحالية بشأن الاحتياطيات	***55.5***	***59.0***	***50.1***
إذا كان المستوى -25% من نفقات فترة السنتين	***19.4***	***18.9***	***6.9***

(*) في نهاية 2007 ونهاية 2009 ونهاية 2011 على التوالي

٥- ويبيّن الجدول ١ أنه من المقدّر حاليا، إذا ظلت كل العوامل والمعايير الأخرى على حالها دون تغيير، أن تصل احتياطيات المنظمة في نهاية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ مبلغا قدره ١٥٩,٩ مليون فرنك سويسري. ويبيّن الجدول ١ أيضا أن ذلك المبلغ يمثل ٢٨,٤٪ من نفقات فترة السنتين المقابلة.

٦- ولا بدّ من التأكيد في هذا الصدد على أن المبلغ ١٥٩,٩ مليون فرنك سويسري يضم الفائض من ميزانية اتحاد مدريد للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (الذي يقدّر حاليا بمبلغ ٨,٩ مليون فرنك سويسري). وسيتعين على جمعية اتحاد مدريد أن تبتّ خلال دورتها في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧ في توزيع ذلك

الفائض كله أو جزئه على الدول الأعضاء في اتحاد مدريد، أو تخصيصه (كليا أو جزءا منه) للاستثمار في نظام مدريد (انظر العنوان الفرعي (ج) أدناه).

٧- ويتضح أيضا من الجدول ١ أن احتياطيات المنظمة في نهاية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ستزيد بمبلغ ٥٥,٥ مليون فرنك سويسري عن المستوى المستهدف والمحدّد لها. وإذا اعتبرنا أنها ستزداد خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بمبلغ تراكمي قدره ١٦,٦ مليون فرنك سويسري، فإنها سترتفع في نهاية الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى مبلغ إجمالي قدره ١٧٦,٤ مليون فرنك سويسري. وفي تلك الحالة، سيصبح المبلغ ٥٩,٠ مليون فرنك سويسري (أو ٣,٥ مليون فرنك سويسري أكثر من المبلغ في نهاية ٢٠٠٧) متوافرا بما يزيد على المستوى المستهدف الذي حددته الدول الأعضاء.

رابعا - الخيارات الممكنة للتعامل مع مبالغ الاحتياطيات الزائدة على المستوى المستهدف

٨- شمل عرض المدير العام خمس خيارات للتعامل مع الزيادة الممكنة في احتياطيات المنظمة على الأجل المتوسط. وتلك الخيارات هي كما يلي:

- مستوى أعلى للنفقات في البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (توفير الدعم مثلا من أجل توسيع بعض مجالات العمل في برنامج المنظمة)؛
- واستثمارات محدّدة (لتحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات مثلا أو الأمن المادي أو أمن المعلومات في المنظمة)؛
- وتسديد جزء من القرض الخاص بتمويل مشروع البناء الجديد قبل مواعيد التسديد الأصلية المحددة في الجدول الزمني؛
- وإعادة النظر في مستوى رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات، بالتشاور مع الدول الأعضاء؛
- والتوفيق بين تلك الخيارات الأربعة.

٩- ومنذ أن طُرح عرض المدير العام على نظر الدول الأعضاء طرأ عدد من التطورات الجديدة. وبناء على تلك التطورات، باتت الأمانة الآن قادرة على التوسّع في تلك الخيارات وطرح تقديرات أوّلية لتكلفة كل واحد منها، وهي على النحو التالي.

(أ) إمكانية توسيع نطاق بعض المجالات في برنامج المنظمة

١٠- أثناء المشاورات غير الرسمية حول الجوانب المالية لوثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، اقترحت بعض الوفود استعمال جزء من الاحتياطيات المتوافرة للأنشطة المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال التنمية. وفي الوقت الراهن، ليس من الممكن تقدير الوقع المالي لذلك الخيار.

(ب) مشروع نظام التخطيط للموارد المؤسسية

١١- يُقترح أن تدخل المنظمة في مشروع للتخطيط للموارد المؤسسية خلال فترة السنتين المقبلة كما هو مفصّل في الوثيقة WO/PBC/11/11. وهذا المشروع ضروري لأسباب عدة يذكر منها على وجه الخصوص ما يلي: "١" توفير الدعم لتنفيذ الصيغة الجديدة لنظام الويبو المالي ولائحته، "٢" وتوفير الدعم لتنسيق استراتيجية الموارد البشرية التي قدِّمت في صيغتها التمهيدية إلى جمعيات الويبو في سنة

٢٠٠٦، "٣" وتوفير الدعم للانتقال إلى المعايير المحاسبية الجديدة IPSAS، "٤" وتوفير الدعم لتطبيق للعمليات والإجراءات المعدّلة والموحّدة في مختلف المجالات الإدارية للمنظمة بما يمكن من تحقيق مكاسب في الفعالية. وكما هو مبيّن في الوثيقة WO/PBC/11/11، تقدر تكلفة المشروع (في دفعة واحدة) بمبلغ ٢٠,٤ مليون فرنك سويسري. ومن المرتقب تنفيذ المشروع خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

(ج) إنشاء برنامج حاسوبي جديد لنظام مدريد

١٢- أنشئ البرنامج الحاسوبي الحالي لنظام مدريد (المعروف بمختصر MAPS) في سنة ١٩٩٥. وكان ثمرة جهود كبرى بذلت لتحديث البرنامج الحاسوبي الأسبق (المعروف بمختصر SEMIRA) الذي يرجع تاريخه إلى ١٩٨٨. ولاحظ المكتب الدولي أن البرنامج الحاسوبي لنظام مدريد يحتاج إلى عملية تحديث كبرى لسببين رئيسيين هما: أولا، ينبغي أن يسخّر كل من البرمجية ونظام إدارة قواعد البيانات لتلبية احتياجات المستخدم بحيث يتيحان إمكانيات مُرضية ومؤمَّنة للاتصال الإلكتروني والتدوين الإلكتروني للبيانات بين المكتب الدولي ومكاتب الأطراف المتعاقدة ومع مودعي الطلبات وأصحاب التسجيلات الدولية وممثليهم. وثانيا، ينبغي أن يتيح البرنامج الحاسوبي الجديد وظائف تمكّن المكتب الدولي من إدارة نظام مدريد بفعالية أكثر، كأن يتضمن آلية معزّزة لإدارة الوثائق إلكترونيا.

١٣- وقد طلبت الأمانة إجراء دراسة جدوى في هذا المضمار بغية تقدير الموارد اللازمة لإنشاء برنامج حاسوبي جديد لنظام مدريد. وبالاستناد إلى تلك الدراسة، ستقدَّم بيانات وأرقام أكثر دقة إلى الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية وإلى جمعية اتحاد مديد في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧. أما التقديرات الأوّلية الحالية لتكلفة إنشاء برنامج حاسوبي جديد لنظام مدريد فتشير إلى مبلغ ١٥,٠ مليون فرنك سويسري.

(د) تحديث معايير الأمن في المنظمة (مشروع التغيير الأمني)

١٤- من المقترح استثمار مبلغ قدره ٩,٣ مليون فرنك سويسري لتحديث معايير الأمن المعمول بها حاليا في مباني المنظمة، كما هو مفصّل في الوثيقتين WO/PBC/11/6 وWO/PBC/12/12، حتى تصير متوافقة ومعايير الأمم المتحدة الدنيا للأمن التشغيلي في المقار (UN-H-MOSS) (مشروع التغيير الأمني). ويُقترح أن يمول ذلك الاستثمار بالأموال المتوافرة من الاحتياطيات، كما هو مبيّن في الوثيقة WO/PBC/11/12. ومن المرتقب تنفيذ هذا المشروع الأمني خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وتطبيقه على مباني المنظمة الحالية.

١٥- وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن إدماج تلك المعايير الأمنية الجديدة ضمن مشروع البناء الجديد سيكون له أيضا وقع على التكلفة الإجمالية للبناء الجديد. ولن يكون من الضروري تغطية تلك التكلفة من الاحتياطيات لأنها ستندرج ضمن القرض الذي سيموّل به مشروع البناء الجديد.

(هـ) تسديد مقدّم لقسط من القرض الذي يموّل به البناء الجديد

١٦- عندما قرّرت الدول الأعضاء في سنة ٢٠٠٥ تغطية تكلفة مشروع البناء الجديد (التي قدّرت آنذاك بمبلغ ١١٣,٦ مليون فرنك سويسري) بواسطة قرض مصرفي، كان مستوى احتياطيات المنظمة أقل بكثير من مستواها الحالي. ولكن، كانت أسعار الفائدة قد نزلت إلى أحد أدنى مستوياتها في العقود الماضية. وقد تغير الوضع بكثير مذاك، بل وإلى حين الشروع في أشغال البناء في مستهل سنة ٢٠٠٨ (إذا ظلت كل العوامل على حالها دون تغيير) سيصل مستوى الاحتياطيات حسب التقديرات حوالي

١٦٠ مليون فرنك سويسري. أضف إلى ذلك أن تكلفة المال (أي أسعار الفائدة) ارتفعت كثيرا منذ سنة ٢٠٠٥ ومن المتوقع أن تزيد أكثر على الأجل المتوسط.

١٧- وسيمكن الحصول على تقدير أدقّ لتكلفة البناء الفعلية بعد إبرام العقد مع المقاول العام. وكذلك، سيمكن الحصول على تقدير أدقّ لتكلفة القرض المصرفي الفعلية (مثل المبلغ السنوي الواجب على المنظمة دفعه في المستقبل لخدمة القرض واستهلاكه تدريجيا) بعد إقفال المناقصة بشأن المصرف المقرض.

١٨- وإلى حين الحصول على تلك المعلومات، فإن الدول الأعضاء مدعوة إلى النظر في خيار تعيين مبلغ من الاحتياطيات التي تزيد على المستوى المستهدف بغية تسديد قسط من تكلفة مشروع البناء في دفعة أولى إذ سيمكنها ذلك من تخفيض مبلغ القرض (وتكلفته) بقدر ما تسدّده. وهناك طريقة أخرى للتعامل مع هذا الخيار وهو على الأقل أن تحتفظ المنظمة بإمكانية تسديد أقساط من القرض مقدما قبل استحقاقها أصلا، رهن توافر أموال الاحتياطيات الزائدة على المستوى المستهدف وشريطة ألا يؤدي ذلك إلى دفع مبلغ جزائي.

١٩- وبالنظر إلى احتياطيات المنظمة التي بلغت مستوى أعلى وإلى الزيادة في أسعار الفائدة، ترى الأمانة في الواقع أن تغطية التكلفة كلها بقرض مصرفي خيار معقول من الناحية المالية شريطة أن تكون نسبة العائد الذي ستستطيع المنظمة أن تحققه من استثمار احتياطياتها تعادل السعر الذي تدفعه لقاء اقتراض الأموال من المصرف المقرض.

٢٠- وتفضي هذه المسألة إلى مسألة أخرى وهي سياسة المنظمة بشأن استثمار ما لها من أصول مالية. وتعمل الأمانة حاليا على صياغة استراتيجية معدّلة بشأن استثمار أموال المنظمة وستعرضها خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ كي تنظر فيها الدول الأعضاء. وستندرج تلك الاستراتيجية ضمن خطة مالية مؤسسية وشاملة للويبو، وهي أيضا قيد الإعداد. ومن أهداف هذه المراجعة ضمان أن تكون الفوائد التي تدفعها المنظمة في إطار قرض البناء الجديد مساوية لمتوسط نسبة العائد الذي تحصل عليه المنظمة من الأموال التي تستثمرها.

٢١- وكما يتضح من الجدول ٢ أدناه، فإن الدول الأعضاء مدعوة إلى النظر في تعيين مبلغ يقدر مؤقتا بحوالي ١٥ مليون فرنك سويسري لدفعه في حال الأخذ بإمكانية تسديد دفعة أولى من تكلفة البناء الجديد. أما بقية المبلغ فيموّل بواسطة القرض المصرفي.

(و) تخفيض مستوى رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات

٢٢- هناك سبيل آخر للتعامل مع الزيادة المتوقعة في الاحتياطيات على المستوى المستهدف، كما وردت في عرض المدير العام، وهي تقليص الاحتياطيات جزئيا بتخفيض إيرادات المنظمة لفترة السنتين بواسطة خفض المستوى المطبق حاليا لرسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات.

٢٣- وفي تبليغ مؤرخ في ٢٣ مايو/أيار ٢٠٠٧، التمست الولايات المتحدة الأمريكية رسميا من المكتب الدولي أن يقدّم مشروعا للبرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ فيه تخفيض بنسبة ١٥٪، اعتبارا من الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨، من رسم الإيداع الدولي ورسم المعالجة للطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات، وأوضحت أنها تتقدّم بذلك الالتماس لأن حكومة الولايات المتحدة سوف تقترح على جمعية اتحاد المعاهدة في دورة سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧ الموافقة على

تخفيض بنسبة ١٥٪، اعتبارا من الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨، لرسم الإيداع الدولي ورسم المعالجة للطلبات المودعة بناء على المعاهدة.

٢٤- وفي الوقت الراهن، يقدّر وقع تخفيض ١٥٪ من رسم الإيداع الدولي ورسم المعالجة اعتبارا من الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨ على إيرادات المنظمة المقدّرة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بخسارة في الإيرادات قدرها ٦٨,٦ مليون فرنك سويسري. وإذا ظلت كل المعايير الأخرى على حالها دون تغيير، سيعني ذلك أن تنفيذ وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ كما عرضها المدير العام في الوثيقة WO/PBC/11/6 ستحتوي على عجز قدره ٥٢,١ مليون فرنك سويسري، مما سيؤدي إلى تراجع في احتياطيات المنظمة مع نهاية الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى ١٠٧,١ مليون فرنك سويسري، أي إلى ١٧,١٪ من نفقات فترة السنتين. وفي تلك الحالة، لن تترك بطبيعة الحال أية موارد لتمويل مشروع نظام التخطيط للموارد المؤسسية وتطوير برنامج حاسوبي جديد لنظام مدريد ومشروع التغيير الأمني وتسديد قسط من قرض البناء الجديد في دفعة أولى، إلا إذا كانت الدول الأعضاء مستعدة للنزول بالاحتياطيات إلى مستوى يقل عن المستوى المستهدف.

٢٥- ويبيّن الجدول ٢ أدناه بإيجاز التكلفة المقدرة للخيارات (ب) و(ج) و(د) و(هـ) أعلاه. (وفي الوقت الراهن، ليس من الممكن تقدير تكلفة الخيار (أ)). وكما يتضح من الجدول ٢، تقدر التكلفة الإجمالية لتلك الخيارات بمبلغ ٥٩,٧ مليون فرنك سويسري. وبالنظر إلى الجدول الزمني المرتقب لتلك المشروعات، من المرتقب حاليا أن تسحب تلك الأموال من الاحتياطيات في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول ٢ – تقدير أوّلي لتكلفة الخيارات (ب) و(ج) و(د) و(هـ)

الخيارات	تكلفة تقديرية أوّلية (بملايين الفرنكات السويسرية)
(ب) مشروع نظام التخطيط للموارد المؤسسية	٢٠,٤
(ج) برنامج حاسوبي جديد لنظام مدريد	١٥,٠
(د) تحديث أمني فيما يتعلق بالمباني الحالية للمنظمة	٩,٣
(هـ) تسديد قسط من قرض البناء الجديد في دفعة أولى	١٥,٠
المجموع:	٥٩,٧

٢٦- *إن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة إلى التعبير عن وجهاتها وتقديم توصياتها فيما يتعلق بمضمون هذه الوثيقة.*

[نهاية الوثيقة]